

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد



مبادئ بشأن تعزيز
المسؤولية
في ميدان الإقراض والاقتراض السيادي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الأمم المتحدة

(المعدلة والمنقحة بتاريخ)

10 يناير/كانون الثاني 2010

المبادئ الموحدة بشأن تعزيز المسؤولية في ميدان الإقراض والاقتراض السياديين مشروع الأونكتاد بشأن تعزيز المسؤولية في ميدان الإقراض والاقتراض السياديين

خلفية مبادرة الأونكتاد

دفعت أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها السلبية الواسعة النطاق الأونكتاد إلى إطلاق مبادرة خلال 2009 لتعزيز ممارسات مسؤولة في مجال الإقراض والاقتراض السياديين. ويتمثل هدف مبادرة الأونكتاد في إتاحة منتدى للنقاش حول الممارسات المسؤولة وتطوير مجموعة من المبادئ والممارسات المتعلقة بقضايا الدين السيادي تحظى بالقبول العام.

ولم يفتأ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوي حول الدين الخارجي يشدد مرارا وتكرارا على أهمية تعزيز المسؤولية في ميدان الإقراض والاقتراض السياديين. وقد أكد القرار خلال ديسمبر/كانون الأول 2010، على ضرورة تقاسم الدائنين والمدنيين للمسؤولية تفاديا للوقوع في وضعيات دين لا يمكن تحملها، كما شجع الدول الأعضاء ومؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية ومؤسسات أخرى مالية متعددة الأطراف ذات صلة وأصحاب المصالح على مواصلة النقاشات القائمة في إطار مبادرة الأونكتاد لتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، مع مراعاة العمل المنجز من قبل منظمات ومنتديات أخرى بشأن هذه القضية.

يعد إيجاد مبادئ مقبولة يهتدي بها الإقراض والاقتراض السياديين أولى مراحل هذه العملية. لذلك، ترمي الأونكتاد إلى تحقيق توافق في الآراء حول مجموعة من المبادئ المقبولة دوليا لتجنب التمويل السيادي غير المسؤول.

ولا تزال هذه المبادئ مفتوحة للنقاش والتداول. وتتوخى عملية الإقرار الشفافية وإشراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أن النسخة الموحدة نتيجة ثمة استشارات دولية مكثفة، غير أنها قد تكون موضوع مزيد من التحسينات.

وقد شكل فريق خبراء للمساهمة في عملية صياغة هذه المبادئ. ويتكون الفريق من خبراء معروفين عالميا في مجال القانون والاقتصاد ومستثمرون من القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية. كما يشارك ممثلون كبار لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس كمراقبين لهذا الفريق. بعد العديد من الاجتماعات الرسمية وتبادل الأفكار تبلور مشروع المبادئ هذا.

وتسعى الأونكتاد الآن إلى الحصول على ردود قومية وإقليمية بشأن تصميم المبادئ وعملية تنفيذها المحتملة والطوعية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لاسيما عبر اجتماعات استشارية إقليمية.

وتعرب الأونكتاد عن امتنانها للمساهمات التي قدمها أعضاء فريق الخبراء ومراقبوه والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمستشارون الخارجيون وموظفو الأونكتاد الذين عملوا في إطار أنشطتهم المهنية. ولا تمثل الآراء المعبر عنها هنا بالضرورة آراء مؤسساتهم أو منظماتهم. وتعرب الأونكتاد أيضا عن امتنانها للدعم المالي السخي الذي قدمته حكومة النرويج.

ديباجة

يعود حدوث الإعسار السيادي لأسباب منهجية و/أو استثنائية وكذا لسلوك المقرضين و/أو المقترضين. وقد سبق وأن تأثرت كل من الدول المتقدمة النمو والدول النامية - وكذا الجهات المقرضة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنتمية للقطاع الخاص - بالتخلف السيادي عن الدفع أو كانت طرفاً في ذلك.

يجب تفادي سلوك الدائنين والمدين السيادين غير المنضبط أو غير الفعال أو التعسفي أو غير المتعاون للحد من الإعسار السيادي وآثاره السلبية. فالإقراض والاقتراض السيادين اللذان يجريان بطريقة متبصرة ومنضبطة من شأنهما تعزيز النمو والتنمية؛ بينما قد يتسبب التمويل غير المسؤول في عواقب وخيمة للبلد المدين ومواطنيه ودائنيه وجيرانه وشركائه التجاريين. بل قد تمتد هذه العواقب لتتجاوز حدود المدين السيادي القومية.

لذلك، فإن تشجيع ممارسات مسؤولة في مجال الاقتراض والإقراض السيادين قضية تعتبر بالفعل ذات أهمية دولية. فالإقراض والاقتراض السياديين مرتبطان بشكل جوهري بإمكانية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إذ أن كلا طرفي معاملة الإقراض السيادي - المقرض والمقرض - خاضع للمساءلة بشأن سلوكه خلال المعاملات المذكورة. كما لا يجوز لأحد الطرفين تحميل الطرف الآخر كل مسؤولية التحقق من أن الاتفاق المالي سليم ومرخص قانونياً وصحيح التوثيق ومراقب بعناية.

وترمي هذه المبادئ إلى تعزيز سلوك أكثر مسؤولية ليعود بالفائدة على كل من المقترضين السيادين ومقرضهم. كما أنها مصممة بشكل شمولي لتطبق على المقترضين السيادين والدول المتقدمة النمو والدول النامية وكذا المقرضين.

ويتبع بعض المقترضين والمقرضين السيادين المبادئ الواردة في هذه الوثيقة. ولا تكمن المساهمة المعيارية لهذه المبادئ في وضع حقوق أو واجبات جديدة في القانون الدولي، بل تتمثل في إيجاد ومواءمة وتعميم المبادئ الأساسية وأفضل الممارسات السارية على الإقراض والاقتراض السيادين والتعرف على وقع هذه المعايير والممارسات على المقرضين والمقترضين على المستوى الدولي. ويجب أن تسري هذه المبادئ دون المساس بالقواعد الدولية الأخرى المتعلقة بعمل المقرضين والمقترضين.

وقد تمثلت المرحلة الأولى من هذه المبادرة في إنشاء مجموعة قوية وسليمة وتحقيق توافق الآراء حولها مع مراعاة الأولويات والأفضليات السيادية.

إن مسؤوليات المقرضين والمقترضين معروضة بانفصال في هذه المبادئ. وترافق كل مبدأ فقرات فرعية تفسر معناه وتلقي الضوء على بعض تأثيرات المبدأ ذات الصلة.

أولاً. مسؤوليات المقرضين تجاه المقترضين السياديين

1. التوكيل

يجب أن يدرك المقرضون أن المسؤولين الحكوميين الأطراف في معاملات الإقراض والاقتراض السيادي مسؤولون عن حماية المصلحة العامة (للدولة والمواطنين الذين يعملون كوكلائهم).

التأثيرات:

- يتعامل المقرضون للمقترضين السياديين مع وكلاء (المسؤولون الحكوميون المشاركون مباشرة في عملية الاقتراض) مسؤولين حيال الدولة والمواطنين التي يتصرفون باسمها.
- كل محاولة، من قبل مقرض ما، لتحريض مسؤول حكومي على خرق هذا الواجب غير مشروعة (مثلاً، حالات الرشوة أو الفساد).

2. القرارات المدروسة

تقع على عاتق المقرضين مسؤولية تقديم المعلومات لزبائنهم السياديين لمساعدة المقترضين على اتخاذ قرارات ائتمانية مدروسة.

التأثيرات:

- يجب على المقرضين إتباع معايير العناية الواجبة السارية، بما في ذلك اتخاذ خطوات معقولة لضمان إدراك الطرف السيادي لمخاطر المنتج المالي المقترح وفوائده.
- يتباين مستوى التطور والتعميد المالي بشكل كبير من جهة سيادية لأخرى. فبعضها يلم إلماماً جيداً بالأسواق والتقنيات المالية، فيما يقل تمكن البعض الآخر من ذلك. وتزداد مسؤولية المقرض عند التعامل مع جهة سيادية تفتقر إلى التطور المالي.

3. الترخيص وفق الأصول

يجب على المقرضين قدر الإمكان تحديد ما إن كان التمويل قد حصل على الترخيص حسب الأصول وإن كانت الاتفاقات الائتمانية المترتبة عنه صالحة وقابلة للتنفيذ وفق القوانين ذات الصلة

التأثيرات:

- يتعين على المقرض بشكل مستقل ضمان التأكد، قدر الإمكان، من حصول المسؤولين الحكوميين على الإذن وفق القانون الساري للخوض في المعاملة وأن الترتيب يتوافق بأي شكل آخر مع هذا القانون.
- إذا اعتبر المقرض إن هذه الظروف غير متوفرة، فعليه العدول عن إبرام الاتفاق.

4. قرارات ائتمانية مسؤولة

تقع على عاتق المقرض مسؤولية إجراء تقييم واقعي لقدرة المقترض على خدمة القرض، وذلك استناداً إلى أدق المعلومات الموجودة ووفق القواعد التقنية الراسخة والموضوعية المتعلقة بالعناية الواجبة والحسابات القومية.

التأثيرات:

- لا تقتصر الأخطار التي قد يتسبب فيها الإقراض بما يفوق قدرة المقترض المعقولة على السداد على التخلف عن دفع القرض المقدم، بل أن ذلك يؤثر سلباً على وضعية جميع دائني هذا المدين السيادي.
- عند تقييم وضعية المقترض، يجب على المقرض تقييم الوضعية المالية العامة والواقعية، بما في ذلك الالتزامات الاحتمالية وفق نظام الحسابات القومية المعتمد من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.
- يجب على المقرض، خلال معاملة يكون فيها مدفوعاً باعتبارات تجارية فقط، أن يولي اهتماماً اقتصادياً مباشراً لتقييم قدرة المقترض على الوفاء بالدين.
- تكون الفروض الممنوحة للمقترضين السياديين كوسيلة لتعزيز التأثير الجغرافي السياسي الثنائي (من حكومة لأخرى) للقرض، مع ذلك، مدفوعة بمبررات أخرى. كما أن تمويل الصادرات العسكرية من قبل البلد الدائن يدخل ضمن الفئة ذاتها. ويجب أن لا تغير الرغبة في تحقيق هذه المنافع الثانوية عن طريق صفقة تمويل واجب المقرض الثنائي المتمثل في إجراء تقييم متزن لقدرات المقترض على الوفاء بالدين.
- وتتوقف قرارات الإقراض توقفاً حاسماً على إرادة المقترضين السياديين تقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب (أنظر المبدأ 11 أسفله).

5. تمويل المشاريع

يجب على المقرضين الممولين لمشروع في البلد المدين إجراء دراساتهم وتقييمهم الخاص، وعند الاقتضاء، مراقبة الآثار المحتملة للمشروع بعد الدفع، بما في ذلك تأثيراته المالية والتشغيلية والمدنية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويجب أن تتناسب هذه المسؤولية مع الخبرة التقنية للمقرض وحجم المبالغ المقدمة.

التأثيرات:

- في مجال تمويل المشاريع، يتحمل المقرض جزءاً من مسؤولية تحديد آثار المشروع الممكن توقعها بصورة معقولة وتقع على عاتق الحكومة المضيفة للمشروع مسؤولية مطابقة.
- وعند الاقتضاء، ستشمل هذه الدراسات والتقييم عموماً مراقبة استعمال مبالغ القرض بعد صرفها (أنظر المبدأ 12 أسفله). ويجب أن تكون هذه المراقبة شفافة وأن لا تؤثر على قدرة الجهة السيادية على اختيار أولوياتها الإيمائية.

6. التعاون الدولي

يجب على كافة المقرضين الامتثال لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على حكومة من الحكومات.

التأثيرات:

- تفرض الأمم المتحدة عقوبات على دولة ما قصد المحافظة على السلامة والأمن الدوليين أو استعادتهما. يجب على المقرضين، في حالات سوء التصرف الجسيمة التي تعتبر فيها العقوبات ضرورية، عدم المشاركة في معاملات مالية تخرق هذه العقوبات أو تفادها أو تقيدها.

7. إعادة هيكلة الدين

يتعين على جميع المقرضين، إذا اتضح بجلاء أن مدينا سياديا عاجز عن خدمة ديونه، التصرف بنية حسنة وبروح تعاونية لإجراء إعادة ترتيب مقبولة لهذه الالتزامات. يجب على الدائنين السعي إلى إيجاد حل سريع ومنظم للمشكلة.

التأثيرات:

- لم توضع لحد الآن آلية عالمية لإعادة هيكلة الدين السيادي. لا يوجد بالتالي خيار آخر أمام مقرض سيادي يواجه ضائقة مالية سوى التفاوض مع دائنيه من أجل التوصل إلى إعادة ترتيب لعبء دينه تتوافق الآراء حولها.
- رغم أن هناك افتراضا بأن العقود ستنفذ وفق أحكامها، يجب على المقرضين الإقرار باحتمال وجود ظروف في المستقبل قد تدعو إلى إعادة هيكلة الدين السيادي. مسؤوليات المقرض السيادي في هذه الحالة ملخصة في المبدأ 15 (أسفله).
- يجب أن يكون المقرضون على استعداد للتفاوض بنية حسنة مع المقرض ودائنين آخرين لإيجاد حل يرضي جميع الأطراف.
- يعتبر تصرف الدائن الذي يحصل على سند مديونية مدين سيادي يوجد في ضائقة مالية، قصد فرض تسوية تفضيلية للدين دون إجراء عملية تسوية توافقية، تصرفا تعسفيا.

ثانيا. مسؤوليات المقرضن السياديين

8. التوكيل

تعد الحكومات وكيالات للدولة، ويجب عليها، وفق ذلك، عند إبرام التزامات ديون، حماية مصالح مواطنيها. وينبغي أيضا للمقرضين، حين ينطبق ذلك، دراسة مسؤولية وكلاء المقرضين تجاه هيئاتهم.

التأثيرات:

- إن الديون السيادية المعقودة من قبل الحكومات تلزم كيان الدول القانوني المستمر، بما في ذلك إداراتها المستقبلية وأجيال مواطنيها المقبلة. وبالتالي فإن المسؤولين الحكوميين الذين يرخسون لمثل هذه القروض وينفذونها يتحملون مسؤوليات حيال الشعب الملزم بدفع الأموال في نهاية المطاف.
- يجعل هذا الوضع كل أشكال المصلحة الذاتية أو الاختلاس من قبل المسؤولين الحكوميين المشاركين في عملية الاقتراض، غير مشروعة. وتعتبر القوانين القومية وكذا الاتفاقيات الدولية والإقليمية ضد الفساد ملائمة لتقييم مشروعية هذا التصرف.
- يجب كذلك إنفاذ واعتماد مدونة الأخلاقيات السارية على إدارة الدين للتعامل مع المخاطر الكبيرة في هذا الميدان.

9. الاتفاقات الملزمة

إن عقد الدين السيادي التزام ملزم ويجب الوفاء به. بيد أنه قد تحل ظروف خاصة. فقد تحول ضائقة مالية دون سداد المقترض للدين بشكل كامل و/أو في الأجل المحدد. كما قد تقر سلطة قضائية مختصة بوجود ظروف أحدثت دفاعا قانونيا. وحين يتحتم إدخال تغييرات على الشروط التعاقدية الأصلية للدين، نظرا لضائقة مالية، يجب التقيد بالمبدأين 7 و15.

التأثيرات:

- غالبا ما يعود عجز مقترض سيادي على مواصلة خدمة الدين بصورة عادية إلى ضائقة مالية حادة. وأحيانا، يكون المقترض السيادي نفسه مسؤولا عن الصعوبات التي يواجهها (مثلا، عن طريق مواصلة سياسات اقتصادية كلية غير حكيمة)؛ وأحيانا يكون سلوك الدائن الطائش وراء وقوع المقترض السيادي في مأزق. وفي أحيان أخرى تكون أحداث لا يتحكم فيها المقترض السيادي السبب في الأزمة (الكوارث الطبيعية أو تدهور عام في الأسواق المالية).
- في بعض الحالات قد تحدث الظروف المحيطة بعقد قرض سيادي دفاعا قانونيا يتعلق بتنفيذ هذا العقد من قبل المقترض السيادي. ويعد ضلوع الدائن في فساد المسؤولين الحكوميين، خلال عملية الاقتراض، إحدى هذه الحالات. كما تدخل ضمن هذه الحالات المعاملات التي تقيد عقوبات الأمم المتحدة أو تنطوي مباشرة على خرقها. حين تكون هذه الدفاعات القانونية في حوزة مدين سيادي، يجب رفعها أمام محكمة مختصة.

10. الشفافية

يجب أن تكون عملية الحصول على التمويل والوفاء بالتزامات الدين السيادي ومسؤولياته شفافة. ويجب على الحكومات أن تقيم وتنفذ إطارا قانونيا شاملا يحدد بوضوح السلطات والإجراءات والمسؤوليات وأوجه المساءلة. كما يجب عليها بالخصوص إجراء التدابير لضمان الموافقة اللازمة والرقابة على الاقتراض الرسمي وأشكال أخرى من التمويل، بما في ذلك الضمانات التي تقدمها الهيئات المرتبطة بالدولة.

التأثيرات:

- بما أن دافعي الضرائب في البلد هم من سيتحمل في نهاية المطاف مسؤولية سداد دين المقترض السيادي، يجب، في أفضل الأحوال، إشراك ممثلهم في الهيئات التشريعية في اتخاذ القرار حول جدوى الاقتراض وكيفية الحصول عليه. وقد يكون ذلك على شكل تحديد تشريعي لسقف الدين والأهداف الاقتراضية ورقابة تشريعية على مالية الحكومة أو القدرة على إجراء مراجعة حسابات معاملات خاصة بعد السداد، أو أي تدخل تشريعي آخر.
- يجب على الشفافية أن تشمل المعاملات الخاصة والقطاع العام ككل. وتتوقف معايير الإبلاغ على الواجب اعتمادها على فئة أصحاب المصلحة الذين يوجه لهم التقرير.
- المعاملات أو تقنيات المحاسبة التي تؤدي إلى تقديم صورة خاطئة عن حقيقة طبيعة وحجم دين مقترض سيادي تعارض مع واجبه في التحلي بالصدق تجاه مواطنيه ودائنيه.

11. الإفصاح والنشر

يجب على الحكومات الإفصاح عن ما يناسب من شروط وأحكام اتفاقات التمويل، كما يجب جعلها في متناول الجميع، وتسهيل الحصول عليها بحرية في الوقت المناسب عبر الانترنت لفائدة جميع أصحاب المصلحة بما فيهم المواطنون. على المدينين السياديين الإفصاح عن معلومات كاملة ودقيقة بشأن وضعيتهم الاقتصادية والمالية بما يتوافق مع متطلبات الإبلاغ المعيارية وتناسب مع وضعية دينهم. يجب على الحكومات الاستجابة بوضوح لطلبات الأطراف المرتبطة للحصول على المعلومات ذات الصلة. ويجب أن تتوقف القيود القانونية المفروضة على الإفصاح عن المعلومات على المصلحة العامة الجلية ويجب أن تستخدم بشكل معقول.

التأثيرات:

- إذا كان من المنتظر أن يتحمل المقرضون خطر قراراتهم الاستثمارية في مجال الدين السيادي، فمن الواجب تزويدهم بالمعلومات اللازمة لتحليل هذا الخطر بشكل صحيح قبل القيام بالاستثمار. ولن يسع المقترض السيادي الذي لم يفصح بالكامل - على أن ثمة فئة محدودة فقط من الاستثناءات تهم الدفاع القومي- أو الذي يقدم معلومات خاطئة عند حصوله على دين، الدفاع عن موقفه والقول بأن المسؤولية المعنوية لدائنيه تفرض عليهم المشاركة في أي تسوية لازمة للدين مستقبلا.
- وفي نفس السياق، يجب نشر الأحكام المادية (المالية والقانونية) الخاصة بإصدارات الديون المستحقة على مقترض سيادي، على الأقل، باللغة أو اللغات الرسمية للبلد.
- يجب على المدينين الإفصاح علنا عن وضعيتهم المالية والاقتصادية، عن طريق تقديم المعلومات التالية، على سبيل الذكر: (أ) بيانات مالية دقيقة في الوقت المناسب؛ (ب) مستوى وتركيب الدين الخارجي والمحلي، بما في ذلك الاستحقاق والعملة وأشكال الربط القياسي والموائيق؛ (ج) الحسابات الخارجية؛ (د) استعمال المواد المشتقة؛ (هـ) الجدول الزمني لاستهلاك الدين؛ (و) تفاصيل جميع أنواع الضمانات السيادية الصريحة أو الضمنية. وقد يرغب المقترضون السياديون في النظر في الإفصاح عن المعلومات وفق المعايير الدولية، مثل المعيار الخاص لتعميم البيانات لصندوق النقد الدولي.

12. تمويل المشاريع

يتحمل المقترضون السياديون، في مجال تمويل المشاريع، مسؤولية إجراء دراسات شاملة بشأن آثار المشروع المالية والتشغيلية والمدنية والاجتماعية والثقافية والبيئية وبشأن تمويل هذا المشروع. يجب على المقترضين الإفصاح عن نتائج دراسات تقييم المشروع.

التأثيرات:

- تبقى الديون المعقودة لتمويل مشروع مستحقة ولو ندم المقترض السيادي لاحقا عن تصميم المشروع أو تشغيله. ويجب أن يقوم افتراض المشاريع على تقييم تقني نزيه ودقيق.
- غالبا ما تغيب تمويلات المشاريع التقليدية (حيث يتحمل المقرضون الخطر الائتماني للمشروع بدلا من تحمل الخطر الائتماني لكفيل من كفلاء المشروع مثل الدولة المضيفة) عن بيانات ميزانية الدولة المضيفة. مع ذلك، غالبا ما تضطر الدولة إلى الاضطلاع بالمشاريع السيئة التصميم أو الناقصة التمويل، قبل إتمامها، مما يتسبب في مصروفات غير متوقعة للقطاع العام.
- يجب على المقترضين ضمان عدم استعمال أموال المشاريع لأغراض أخرى غير تلك التي جرى الاتفاق عليها.

- عند الاقتضاء، لا يعفى تحمل مقترض سيادي مسؤولية دراسة مشروع ممول بأموال عامة (أنظر المبدأ 5) المقرض من مسؤولياته المستقلة في هذا الصدد. ويظهر الماضي القريب الكثير من الأمثلة عن مقرضين حرصوا مقترضين سياديين على طلب مشاريع غير ضرورية بل وضارة فقط للحصول على القروض بالعملة الصعبة المقدمة لتمويل المشروع.

13. إدارة ومراقبة ملائمتان

يتحمل الدائنون مسؤولية وضع وتنفيذ إستراتيجية للقدرة على تحمل الدين ولإدارته كما يتحملون مسؤولية التأكد من أن إدارتهم للدين ملائمة. كما ينبغي على البلدان المدينة إنشاء أنظمة رقابة فعالة، بما في ذلك على المستوى المحلي. على أن تشمل كذلك الالتزامات الطارئة. ويجب أن تتولى جهة مراجعة إجراء مراجعات مستقلة وموضوعية ومهنية في الوقت المناسب وبانتظام لحافظات دينهم بغية التقييم الكمي والكيفي للالتزامات المعقودة مؤخرًا. وينبغي نشر نتائج هذه المراجعات لضمان الشفافية والمساءلة في مجال إدارة الدين. ويجب إجراء المراجعات أيضا على المستوى المحلي.

التأثيرات:

- إعانت العديد من البلدان من الممارسات غير المنضبطة في مجال عقد التزامات الدين من قبل مقترضين سياديين ومقترضين آخرين من القطاع العام. وفي غياب موافقة وعملية مراقبة مركبتين، قد تجري الاستدانة دون الاكتراث بقدرة البلد العامة على تحمل الدين. وكننتيجة لذلك، قد يبقى تخصيص عوائد هذه الديون غير شفاف كما قد تكون أحكام هذه القروض -القانونية والمالية- غير متسقة ومفتقرة إلى الحصافة.
- يجب مراعاة هيئات البلد الاتحادية والدستورية الأحادية عند القيام بمراجعة. كما يجب على المراجعين الحصول على الصلاحيات اللازمة للوصول كما ينبغي لجميع المعلومات الضرورية للقيام بمراجعة الدين وفق المعايير الواردة في هذا المبدأ.
- إومن شأن إقامة مكتب فعال لإدارة الديون معالجة الكثير من هذه المشاكل. وتوجد مكاتب إدارة الديون في العديد من البلدان، المتقدمة النمو منها أو النامية، كما تقدم المؤسسات المالية الدولية مساعدة تقنية للبلدان لتقديم يد العون في سبيل إقامة مكتب لإدارة الديون.
- يجب أن يشارك مكتب إدارة الديون في جوانب ما قبل وما بعد سداد الديون المستحقة على دولة ما أو على أحد أجهزتها. ويجب أن يحصل المكتب على عمليات سليمة لتطوير إستراتيجية فعالة في الأجل المتوسط (بما في ذلك إجراءات لمراجعة الإستراتيجية دوريا لمراقبة المخاطر الناشئة ومراقبة تكاليف الفوائد ومراعاة التزامات أخرى قد تؤثر على وضعية ميزانية الحكومة ومراقبة الأداء والإبلاغ بوضوح وشفافية عن نتائج الإستراتيجية).
- إن الإلمام الشامل بالتأثيرات الراهنة والمستقبلية لحافطة الدين السيادي وفهمها ونشرها أمور مهمة بمكان لكل من العلاقة الائتمانية بين الحكومات ومواطنيها والعلاقة المالية بين الدول ومقرضيها. يجب على المراجعات الاستناد إلى المبادئ المقبولة عموما في هذا المجال.

14. تجنب آثار الإفراط في الاقتراض

يجب على الحكومات تقدير التكاليف والمنافع عند السعي للحصول على قروض سيادية. عليها البحث عن قرض سيادي إن كان سيمكن من استثمار عام أو خاص إضافي، مع عائد اجتماعي مستقبلي يعادل على الأقل سعر الفائدة المحتمل.

التأثيرات:

- يجب على الجهة السيادية الاقتراض إن كان خلاف ذلك سيؤدي إلى انخفاض استثمار يفوق عائده سعر الفائدة.
- يجوز لجهة سيادية بشكل مشروع الاقتراض لتمويل الاستهلاك (مثلا نقص في الادخار) بدلا من الزيادة في استثمار يهدد استقرار الاقتصاد الكلي والاستثمار الخاص. وعند الاقتضاء، قد تنفذ إجراءات وقائية ودفاعية مضادة للدورات الاقتصادية.
- يجب القيام بالحسابات الواردة أعلاه بعد مراعاة التكاليف والمنافع الاجتماعية والبيئية ذات الصلة.
- الاستدانة فقط قصد تغطية عجوزات مزمّنة قد تضعف في نهاية المطاف المكانة الائتمانية للبلد المدين وتزيد قدرته على الحصول على قروض وفق شروط ملائمة في المستقبل وتفرض في الواقع ضريبة على أجيال المواطنين القادمة. الاقتراض من أجل هذا الهدف، حين لا يبرره طارئ قومي، قد يكون بالتالي متعارضا مع سياسة اقتصادية مستدامة.
- عند حساب العوائد الاجتماعية المستقبلية وأسعار الفائدة المحتملة، يجب مراعاة خطر احتمال عدم تطابق النتائج مع التوقعات التقديرية.
- يجب أن يتيح هذا المبدأ للبلدان تصميم إستراتيجيات دين ملائمة وتنفيذها على الأجلين المتوسط والبعيد.

15. إعادة الهيكلة

عند تحتم إعادة هيكلة التزامات دين سيادي، يجب القيام بذلك من غير إبطاء وبفعالية وإنصاف.

التأثيرات:

- رغم وجوب جعل خدمة الدين على رأس أولويات الحكومات، فقد يفتقر المقترض السيادي أحيانا، في ظل ضائقة مالية، إلى أموال كافية لخدمة دينه بشكل عادي.
- وتتمثل المسؤولية الأولى للمقترض السيادي في هذه الوضعية التي تتخللها مشاكل مالية في التحرك في الوقت المناسب للتواصل مع دائنيه والشروع في عملية مقبولة وشفافة لإعادة ترتيب الدين وتنفيذها. عمليات إعادة الهيكلة الممددة تضر عموما بجميع الأطراف المعنية، سواء تعلق الأمر بالمدين أو دائنيه. يجب بالتالي على المدين السيادي السعي إلى إبرام العملية بالطريقة الأكثر فعالية.
- يجب على المقترض السيادي تقديم المعلومات اللازمة التي تثبت أنه غير قادر على خدمة دينه بشكل عادي.

- عندما تثبت الجهة السيادية أن إعادة هيكلة الدين ضرورية فعلا، يجب على المدين السعي إلى إيجاد اتفاق مع الأغلبية العظمى من الدائنين لتعديل الأحكام التعاقدية الأصلية. ومن شأن البنود المعززة للعمل الجماعي تسهيل إعادة هيكلة الدين السيادي؛ يوصى إذا المدينون والدائنون بإدخالها في أدوات الدين المتعددة الأطراف.
- يجب على المقترض تجنب السلوك الانتهازي والتمييز التعسفي بين الدائنين؛ ويجب احترام الأساس الطوعي للعملية وأقدمية الديون. ويجب أن تكون إعادة الهيكلة متناسبة مع حاجات الجهة السيادية وعلى جميع أصحاب المصالح (بما فيهم المواطنين) تحمل عبء عادل فيما يتعلق بالتسوية و/أو الخسائر.